جـامعــة قاصدي مرباح – ورقـلة
معهد تكنولوجيا
قسم مناجمنت

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني

الميدان:علوم التسيير

الشعبة: محاسبة و مالية

التخصص: مالية و محاسبة

المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR

من إعداد الطالب : إسالمة محمد

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

دكتور /خمقاني بدر الزمان	رئيسا
دكتور /خروبي يوسف	مناقشا
دكتور / بخالد عائشة	مشرفا

السنة الجامعية 2017/2016

جـامعــة قاصدي مرباح – ورقـلة
معهد تكنولوجيا
قسم مناجمنت

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني

الميدان:علوم التسيير

الشعبة: محاسبة و مالية

التخصص: مالية و محاسبة

المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR

من إعداد الطالب : إسالمة محمد

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

دكتور /خمقاني بدر الزمان	رئيسا
دكتور /خروبي يوسف	مناقشا
دكتور / بخالد عائشة	مشرفا

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

إنه ليسعني في هذه اللحظة التي لعلي لا أملك أغلى منها لأهدي هذا العمل إلى كل أصدقائي و أحبائي .

كما أنه ليسعني أن أتقدم بثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل "...وبالوالدين إحسانا..." بحر الحنان، نور عيني أمي التي وقفت معي طوال هذا المشوار بدعواتها وحبها وعطفها .

أبي الغالي الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، وأن وعاء العلم لا يمتلئ.

وإلى الأعمدة التي أظل ارتكز عليها إخوتي وأخواتي الذين وقفوا معي طوال المشوار و إلى أصدقائي خاصة رحمون رفيق .

و إلى كل طلبة المعهد دفعة 2017/2014.

إلى من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

شكر وتقدير

نحمد لله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا القوة والعزم، على مواصلة مشورنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل ونحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه وخليله الآمين عليه ازكى الصلاة والسلام كما اتقدم بجميل شكري وتقدير للدكتور **بخالد عائشة** لتفضله بإشرافه على هذا البحث وعلى سعة صدرها وعلى حرصها أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لايشوهه أي نقص أسال الله ان يجزها عنا كل خير

كما أشكر لجنة المناقشة لي تفضلها على قراءة وتقيم هذه المذكرة واتقدم بشكر لجميع عمال المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR وعائلتي التي لاطالما قدمت لي الدعم المعنوي لإكمال هذا لبحث وإلى جميع أصدقائي خاصة رفيق

محمد

تعالج هذه المذكرة لمعالجة المحاسبي للمحزونات في ظل النظام المحاسبي الماليي المؤسسة الوطنية للتنقيب حيث قمنا في الجانب التطبيقي بإسقاط لما تم عرضه في الجانب النظري من خلال دراسة حالة وذلك بتوضيح المعالجة المحاسبية في مختلف العمليات بما أقر النظام المحاسبي المالي من طرق وكيفيات، لما يساهم من توفير قوائم مالية تمتاز بشفافية والصدق وكذلك تساهم في كسب ثقة مستخدميها من أجل الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما يعمل النظام المحاسبي المالي على توفيره

الكلمات المفتاحية

طرق تقييم، معالجة محاسبية، نظام محاسبي مالي، خصائص نوعية قوائم مالية، وارد أولا صادرأولا تكلفة وسطية مرجحة.

Résumé

Ce mémoire porte sur le traitement comptable des stocks selon le système de comptabilité financière dans le côté pratique , nous devons abandonner ce qui a été présenté dans la partie théorique à travers une étude de cas afin de clarifier le traitement de la comptabilité, ainsi que l'évaluation de l' évolution des stocks dans divers procédés, notamment approuvé système financier comptable de moyens et les modalités , de contribuer à la fourniture d' états financiers qui sont caractérisés par la transparence et l'honnêteté , ainsi que contribuer à gagner la confiance des utilisateurs dans le but de se prononcer sur la situation financière de l'institution , et c'est ce qui fonctionne le système comptable financier qui sera fourni .

Mots-clés:

méthodes d'évaluation, comptabilité, système de comptabilité financière, caractéristiques qualitatives des états financiers, Contenus premier, premier émis, coût moyen pondéré

الفهرس

الإهداء	III
تشكرات	IV
الملخص	V
قائمة الأشكال	VII
قامة الرموز	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري للمخزونات والنظام المحاسبي المالي	
المبحث الأول : الأدبيات النظرية	02
المطلب الأول :المخزونات	02
أولا : مفهوم المخزونات	02
ثانيا : أنواع ووظائف المخزونات	04
ثالثا : أهمية المخزونات	06
المطلب الثاني : الجانب التحليلي للمخزونات	09
أولا : ماهية الجرد	09
ثانيا : طرق تقييم وأنظمة جرد المخزونات	09
ثالثا : معاجة التفاوت الذي يظهر نتيجة عملية الجرد	13
المبحث الثاني : النظام المحاسبي المالي	14
المطلب الأول : مفهوم وأهداف النظام المحاسبي المالي	14
المطلب الثاني :الفرضيات والمبادئ المحاسبية	16
المطلب الثالث: طرق تقييم عناصر القوائم المالية في ظل النظام	17
حلاصة الفصل	19
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للمعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي	
المبحث الأول :بطاقة تقنية حول المؤسسة الوطنية للتنقيب	21
المطلب الأول : تطور وتعريف مؤسسة محل الدراسة	21

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسةوتحليل بيئة المؤسسة	**24**
المبحث الثاني :المعالجة المحاسبية للمخزونات	**28**
المطلب الأول : الوثائق المطلوبة عند عملية التسجيل المحاسبي	**28**
االمطلب الثاني :المعالجة المحاسبية لمدخلات و مخرجات المؤسسة	**29**
خاتمة	**38**
مراجع	**40**

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــوان	الصفحة
(1-1)	تكلفة المخزون عند الحصول عليه وعند تحويله	10
(2-2)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتنقيب	25
(3-2)	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة و المالية	26
(4-2)	طلب شراء	29
(5-2)	وصل طلب	30

قائمة الاختصارات و الرموز:

الرمز/ الاختصار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية	رقم الصفحة
SCF	Systéme Camptable Financier	المحاسبي المالي	03
D.T.M	Démonter Transport Montage	تفكيك ونقل وإعادة الآلات	22
ENAFOR	Entreprise Nationale de Forge	المؤسسة الوطنية للتنقيب	22
SPA	Société par action	شركة ذات أسهم النظام	22
INDJAB	Société de Gestion des Participations)	مؤسسة إنجاب	23

مقدمة

مقدمة

إنطلقت الجزائر في عملية الاصلاح المحاسبي لمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيدين الدولي والوطني من أجل تشجيع إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومراقبتها، والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل انتشار التضخم بشكل كبير، والمعاملات بالأوراق النقدية وعقود التمويل الايجاري..... الخ، من هنا ظهرت محاولات المجلس الوطني للمحاسبة والتي أتت بعدة تعديلات، إلا أنها لن تكلل بالنجاح التام، ليتم إسناد أعمال الاصلاح للمجلس الفرنسي للمحاسبة الذي أجرى الكثير من الاصلاحات على المخطط المحاسبي الوطني، لينتج عن ذلك النظام المحاسبي المالي، على أن يتم تطبيقه بداية من 2009 ، إلا إن الظروف لم تسمح بذلك ليتأخر التطبيق الى غاية سنة 2010

وبما أن المخزون من أهم الأصول في أي مؤسسة ، خاصة منها الإنتاجية فقد أولى لها النظام المحاسبي المالي أهمية من حيث التقييم والمعالجة المحاسبية لها حيث إنه أقر طرقا كانت من قبل، كطريقة التكلفة الوسطية المرجحة CMP وطريقة الوارد أولا صادر أولا FIFO وألغى أخرى على غرار طريقة الوارد أخيرا صادر أولا LIFO كما عوض طريقة سعر السوق وأيهما أقل بطريقة القيمة الصافية القابلة للتحقيق.

كان الهدف من كل هذه التعديلات والاصلاحات تحقيق وتوفير معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية تتميز بشفافية والمصداقية والموضوعية، التي من شأنها أن تفيد مستخدمي القوائم المالية سواء أكانوا من داخل المنشأة أو من خارجها في إتخاذ قراراتهم حول وضعية المؤسسة.

الاشكالية:

هل التسجيل المحاسبي للمخزونات في المؤسسة الوطنية للتنقيب يتم وفق النظام المحاسبي المالي ؟

التساؤلات الفرعية:

-هل التسجيل المحاسبي للمشتريات في المؤسسة الوطنية للتنقيب يتم وفق النظام المحاسبي المالي ؟

هل التسجسل المحاسبي لإستهلاك المخزون في المؤسسة الوطنية للتنقيب يتم وفق النظام المحاسبي المالي ؟

أهداف البحث:

-ابراز أهمية المخزونات اقتصاديا ومحاسبيا بالنسبة للمنشأة الاقتصادية ومحيطها الخارجي؛

-توضيح آلية تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF فيما يخص عنصر المخزونات؛

-ابراز مدى التوافق الحاصل بين ما نص عليه النظام المحاسبي المالي SCF وما ورد في المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) بخصوص المعالجة المحاسبية للمخزونات؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

تركيز الاهتمام على احدى أهم عناصر أصول المنشأة ,ألا وهي المخزونات ,حيث أن عدم التحكم في المعالجة السليمة لهذا العنصر الهام يؤدي إلى اعطاء صورة غير صحيحة عن الوضعية المالية للمنشأة ,وبالتالي كافة مخرجات النظام نظرا لحداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ,وفي اطار الجهود المبذولة من طرف أهل الاختصاص في تفعيل و تسهيل الممارسة المحاسبية ,تندرج هذه الدراسة لتوضيح المصطلحات الجديدة المتعلقة بمختلف عناصر القوائم المالية لاسيما المخزونات ,مثل القيمة العادلة و المعالجة المحاسبية

أسباب اختيار الموضوع:

1-أسباب موضوعية:

-أهمية الموضوع الذي يعالج أحد أهم عناصر الأصول من حيث المعالجة؛

-تزامن اختيار الموضوع مع الانتقال الى النظام المحاسبي المالي بفترة ليست ببعيدة مما نتج نقائص على مستوى البحوث و المراجع التي تتطرق الى محاسبة المخزونات؛

-تناسب طبيعة الدراسة مع موضوع التخصص؛

2-الأسباب الذاتية:

-الرغبة الذاتية في البحث في مجال المحاسبة المالية؛

-لفت الانتباه الى ضرورة الاسهام في تطوير الممارسات المحاسبية؛

-رغبتي في دراسة هذا الموضوع و توسيع معرفتي حول المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي؛

حدود الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى جانب نظري و جانب تطبيقي و قد تمثلت الدراسة في:

الحدود المكانية:

لقد تمت هذه الدراسة في الشركة الوطنية للتنقيب الكائن مقرها الإجتماعي بالمنطقة الصناعية حاسي مسعود بولاية ورقلة

الحدود الزمنية: لقد تمت هذه الدراسة من خلال الإطلاع على الوثائق المحاسبية والقوائم المالية للشركة خلال الفترة من بداية 2017 باالإضافة إلى التربص التطبيقي الممتد بحوالي 15 يوما بالمؤسسة

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف و تحليل العلاقة بين المخزونات وكيفية معالجتها محاسبيا في ظل النظام المحاسبي المالي و ذلك في الجزء النظري في البحث ، أما في الجزء التطبيقي فقد إعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة في مؤسسة الوطنية للتنقيب

مرجعية الدراسة:

قمنا بإجراء هذه الدراسة اعتمادا على مجموعة من البحوث العلمية وأبرزها مذكرات ماستر وماجستير ومقالات ملتقيات دولية حول النظام المحاسبي المالي إضافة الى الكتب البحث العلمي والقوانين والجرائد الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة

صعوبات البحث:

-قلة الدراسات التي تتناول موضوع معالجة المخزونات؛

-ضيق الوقت لإجراء تربص؛

-إستعمال المؤسسة لأرقام وأسماء حسابات خاصة بها تصعب من عملية التسحيل المحاسبي

هيكل البحث:

بغية الإجابة على اشكالية البحث والأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي ، تسبقهم مقدمة عامة تضمنت العناصر المنهجية لدراسة البحث وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام للدراسة ثم عرض النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول : إحتوى هذا الفصل على مبحثين الأول خصص للتعريف بالمخزونات أما المبحث الثاني فخصص لنظام المحاسبي المالي والعلاقة بينه وبين المخزونات والكيفيات المتبعى للتقييم.

الفصل الثاني :ضم هذا الفصل مبحثين حيث حاولنا من خلال المبحث الأول تقديم المؤسسة منحيث التعريف و مراحل تطورها ، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه في معرفة الوثائق المطلوبة عند عملية التسحيل و إلى كيفية المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة.

الفصل الاول
الادبيات النظرية

تمهيد :

تسعى العديد من المنظمات والمؤسسات إلى تحقيق أهدافها الإستراتجية بشكل فعال وكفئ ،حيث تعد المخزونات من أهم أصول المؤسسة لما لها من أهمية في البقاء في السوق وتحسين القدرة التنافسية لها.

تبرز أهمية المخزونات من خلال الدور المعتبر الذي تلعبه في الحفاظ على المنشأة التي تهدف إلى الإستمرارية وتحقيق الهدف الرئيسي وهو البقاء من خلال تحقيق الأرباح، ولعل الأهمية التي أخذها عنصر المخزونات ترجع إلى القيمة المضافة التي يحققها للمؤسسة في شكل الأرباح المتأتية خاصة من الأنشطة العادية لها.

ومن خلال هذا عمد أهل الإختصاص في المحاسبة إلى إيجاد معايير تناسب طبيعة وحجم هذا العنصر وكيفية تقييمها ومعالجتها محاسبيا من أجل الحفاظ عليها وإعطائها الصورة الحقيقية والصادقة التي تمثلها بكل عناية ودقة و تبرز لمستخدمي القوائم المالية الوضعية الحقيقية لها.

من أجل توفير معلومات تلبي احتياجات مستعملي القوائم المالية قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار النظام المحاسبي المالي رقم 07- الذي يسند في مرجعيته على المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل مواكبة النظام المحاسبي الجزائر للأنظمة المحاسبية الدولية، كذلك لتوفير كشوف مالية تحتوي على معلومات مالية تعبر بصورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان وتساعد في اتخاذ القرار.

المبحث الاول : الأدبيات النظرية

سنتطرق في هذا البحث الى التعريف بالمخزونات، وطرق تقييمها محاسبيا وإلى النظام المحاسبي المالي والعلاقة بينهما في التسجيل المحاسبي وفق هذا النظام.

المطلب الاول : المخزونات

أولا: مفهوم المخزونات

حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي SCF فالمخزونات هي الأصول المحازة لبيعها بحسب السعر العادي للنشاط، أو التي هي قيد الانتاج لمثل هذا البيع ,أو في شكل مواد أولية أو لوازم من المقرر استهلاكها ضمن مسار الإنتاج أو تقديم الخدمات.

وتشمل المخزونات السلع المقتناة والمحتازة لبيعها، بما في ذلك على سبيل المثال البضائع التي يشتريها بائع التجزئة ويحوزها لبيعها، أو الأراضي أو أي أملاك عقارية تتم حيازتها لغرض بيعها،كما تشمل المنتوجات التامة الصنع أو الأشغال قيد الانجاز كمنتجات من المنشأة وتشمل على المواد الأولية واللوازم الموجودة قيد الاستعمال في مسار الانتاج.

وفي حالة القيام بتقديم الخدمة فإن المخزونات تدرج ضمن كلفة الخدمة التي لم تقم المنشأة بإدراج المنتجات المطابقة لها في دفاتر المحاسبة[1].

من خلال ماسبق يمكننا إيراد التعاريف التالية:

التعريف1: يعتر المخزون من أكثر الأصول المتداولة ي معظم الوحدات اقتصادية و ذو وزن نسي عالي جدا يتطلب قياسه دقة كبيرة نظرا لتأثر على أرباح المنشأة وعلى مركزها المالي وكذلك يؤثر على حقوق الملكية، و يؤثر على تكلفة البضاعة المباعة[2]

التعريف 2: يمثل المخزون جزءا من الأصول المتداولة المشراة من قبل المؤسسة من أجل البيع وهذا ينطبق على المؤسسات التجارية أو من أجل التصنيع وهذا بامؤسسات الصناعية كما يشمل المخزون كل المنتجات الموجهة لإستهلاك الذاتي للمؤسسة."

التعريف3: يعرف المخزون أنه الأصل المحتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة، إو يحتفظ به في مرحلة من مراحل الإنتاج ليصبح قابلا للبيع، أو احتفظ به في شكل مواد خام تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات[1]

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد رقم 19 ، ص 90

[2] وليد ناجي الحيالي، **النظرية المحاسبية**، الأكادمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2008، ص :56.

التعريف4: يشمل المخزون جميع المواد والأجزاء والتجهيزات والأدوات والبضاعة الجاهزة المسجلة في سجلات المؤسسة والمتواجدة ماديا في المخازن أو المستودعات أو المعامل أو المحلات العائدة لتلك المنظمة[2].

عرف المعيار المحاسبي الدولي (**IAS2**) المخزونات بأنها من الأصول الجارية ومدة بقائها في المنشأة، مهما طالت لا تتعدى اثنا عشر (12شهرا) (دورة استغلال)، إذ تتحول إلى نقود وتجدد، وهي حسب المعيار (02)من المعايير المحاسبية الدولية كل المخزونات ما عدا التي حظيت بمعيار خاص مثل البناءات قيد الإنجاز المعيار(11) الوسائل المالية المعيار(39) و الأصول البيولوجية العائدة للنشاط الفلاحي(لمعيار(4).....الخ[3].

وعليه فإن المخزونات حسب المعيار(2) هي:

- مخزونات تم الحصول عليها بهدف بيعها أثناء النشاط العادي؛
- مخزونات الإنتاج قيد الإنجاز ,تباع بعد الإنتهاء من إنتاجها؛
- مخزونات المواد الأولية والمواد الإستهلاكية واللوازم التي تشترى لتستهلك في العمليات الإنتاجية أو تستهلك في تقديم الخدمات؛
- مدة بقائها لا تتجاوز 12 شهرا؛

ثانيا : أنواع ووظائف المخزونات

1-أنواع المخزونات:

تتعدد أنواع المخزونات بتعدد طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسة التجارية تقوم بشراء السلع من أجل إعادة بيعها على حالها وبالتالي فأهم عنصر في مخزوناتها هو البضاعة، أما المؤسسة الانتاجية فتقوم عادة بشراء مواد أولية ولوازم من أجل تصنيعها وبيعها في شكل منتج تام الصنع أو نصف مصنع، غير أنه وكما رأينا فالمخز ون هو السلع الموجودة داخل المؤسسة أو خارجها في نقطة زمنية معينة، وفي هذه النقطة قد توجد بعض الوحدات التي لم يكتمل انتاجها وتمثل مخزون قيد التصنيع أو تحت التشغيل، إضافة إلى ما تبقى من مخلفات العملية الإنتاجية من فضلات ومهملات التي تدخل ضمن المخزونات، ويمكن توضيح هذه الأنواع من المخزونات كما يلي[4]:

- المخزونات في شكل بضاعة؛
- المواد الأولية؛
- المنتجات وتشمل : منتجات تامة الصنع، منتجات نصف مصنعة، منتجات قيد التصنيع، الفضلات و المهملات
- مخزون موجود خارج المؤسسة ؛

[1]هوام الجمعة، **تقنيات المحاسبة المعمقة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الأول الطبعة الثانية الجزائر2000ص101.

[2]. عبد الرحمان عطية،**المحاسبة العامة وفق النظام المحسبي المالي**، دار النشر الحيطالي الجزائر 2009 ، ص:22.

[3] . Stéphane BRUN، **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**، Alger:BERTI Editions،2011،p109

[4]بديسي فهيمة،**المحاسبة التحليلية**، دار اهدى للطباعة والنشر والتو زيع،الجزائر2013 ص16 ص17

2 –وظائف المخزونات:

للمخزونات عدة وظائف سنحاول تجسيدها فيما يلي:[1]

1–إيجاد التوازن بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية: من أهم وظاف المخزون الحد من إحتمال توقف أي عملية من العمليات الصناعية بسبب عدم توفر المواد فإن حدث هذا الخلل في الألات الموجودة للعملية المعنية فإن هذا يؤدي بالتبعية إلى توقف العملية التالية لها و لتفادي ذلك تنشأ محطات لتخزين بن العمليتن،بحيث لايؤثر توقف العملية الأولى في نشاط العملية الثانية ولنفس السبب يجب إنشاء مخازن للمنتج النهائي بين العملية الإنتاجية و العملية التوزيعية حتى لا تتأثر العملية الإنتاجية على نفسها.

2- **خدمة أفضل للعملاء:** يحقق المخزون أيضا خدمة أفضل للعملاء عن طريق توفر الكميات الازمة لهم من المنتجات في السوق في أي وقت ذلك لعدم توفر منتجات بصفة منتظمة في السوق قد يدفعهم إلى التعامل مع الشركات المنافسة أو قد يدفعهم إلى إستخدام منتجات في السوق في أي وقت و ذلك لعدم توفر المنتجات البديلة لذلك يساعد المخزون إدارة المبيعات على تسليم المنتجات للعماء في التواريخ المتفق عليها

3–الموازنة بين العرض و الطلب: يعتر المخزون وسيلة موازنة العرض مع الطلب، ففي حالة زيادة الطلب على العرض يلجأ الى سد العجز عن طريق المخزون، وفي حالة ما اخفض الطلب عن العرض يلجأ إلى حالة الفائض على المخزون ليستغل في مراحل لاحقة

ثالثا : أهمية المخزونات وطرق تقييمها محاسبيا:

أولا :أهمية المخزونات

تظهر أهمية المخزونات بالنسبة للمؤسسة على ثلاثة مستويات رئيسية هي:

1التأمين والحماية ضد المخاطر:

–إحتمالات زيادة الطلب الفعلي لبعض الأصناف على حجم الطلب المتوقع عليها؛

–احتمالات طول فترة التوريد عن المتوسطات المتوقعة مما يؤدي إلى تأخير وصول المواد المطلوبة عن المواعيد المحددة لها، وقد يحدث هذا التأخير نتيجة ظروف خارجة عن إدارة المؤسسة؛

[1]عادل حسن، **التنظيم الصناعي و إدارة الإنتاج**، دار النهضة العربية للصناعة و النش لبنان، 1998، ص271 ص 273

-تغير الاحتياجات من المواد من فترة إلى أخرى نتيجة بعض المشكلات الفنية في التصنيع مثل التلف أو نتيجة لعدم الإنتظام في معدلات الإنتاج بين المراحل الإنتاجية المختلفة؛

-إحتمالات تلقي المؤسسة لطلبيات طارئة من عملائها ورغبتها في تجنب ما قد يحدث من عدم الوفاء بتلك الطلبيات في مواعيدها؛

2الإستقرار و الاستمرار:

ويتعلق أساسا برغبة المؤسسة في استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة لديها بأكبر كفاءة ممكنة وتحقيق نوع من الثبات أو الإستقرار النسبي، ومن أهم العوامل التي تساعد على هذا الاستقرار والاستمرار ما يلي[1]:

-المرونة في التخطيط وجدولة العمليات الانتاجية من خلال توفير المواد اللازمة لمقابلة التوسعات المترتبة بالقدر المناسب؛

-الموازنة بين معدلات الإنتاج بين المراحل المختلفة للإنتاج، وذلك عن طريق الإحتفاظ بالكميات المناسبة من المواد تحت التشغيل؛

-تحقيق الثبات أو الاستقرار النسبي في كل من حجم العمالة ومعدلات الانتاج، وذلك من خلال الإنتاج بمعدلات ثابتة والإحتفاظ بالكميات الإضافية لحين الحاجة إليها؛

-تحسين مستوى خدمة العملاء وكسب ثقتهم عن طريق السرعة في مواجهة التغيرات في طلباته دون تأخير أو تعطيل للعمل في المؤسسة؛

3 :تحقيق وفرات إقتصادية

وتكمن هذه الأهمية في رغبة المنشأة في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية سواء في شكل أرباح أو في صورة تخفيضات للتكاليف والأضرار المرتبطة بالمخزون، ومن بين العوامل المؤثرة في ذلك ما يلي:

الاستفادة من خصم الكمية، فكثيرا ما يقوم الموردون بتخفيض أسعار البيع في حالة قيام العميل بشراء كميات كبيرة، وفي مثل هذه الحالة قد تجد المنشأة أنه من الأفضل الشراء بكميات كبيرة للإستفادة من هذه الميزة

الاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق، وغالبا ما يشار إلى هذا الدافع من دوافع التخزين باسم المضاربة ومضمونها قيام المنشأة بشراء كميات معينة من بعض المواد في أوقات إنخفاض أسعارها وتخزينها بقصد بيعها مستقبلا عند إرتفاع الأسعار في السوق

المطلب الثاني: الجانب التحليلي للمخزونات:

[1]عادل حسن،مرجع سابق،ص275

أولا ماهية الجرد:

من أجل تحديد وتقييم المخزونات بالمخازن لابد من القيام بالجرد في بداية الدورة وذلك بإعادة التقييم للوصول إلى المساواة بين الأرصدة الحاسبية والقيم الموجودة فعلا بالمخازن.

الفرع الأول:تعريف الجرد

الجرد هو عبارة عن مجموعة الإجراءات يتم خلالها فحص وقياس وضبط جميع المواد التي في حوزة ومسؤولية المخازن وتبويبها في جداول الجرد من جهة ومن جهة جمع كافة المعلومات المتعلقة بهذه المواد من السجلات والمستندات والدفاتر المخزنة، ثم التأكد من مدى مطابقة الأرصدة الفعلية مع الأرصدة الدفرية، والكشف عن أي فرق بينها والبحث عن سببه وتسوية الرصيد على أساس الرقم الفعلي[1]

حصر المخزون الفعلي وتدقيق الرصيد الدفتري والتأكد منه كما ونوعا وجودا وضبطه بصورة فعلية على ضوء النتائج الفعلية يمكن تلخيص هذه التعاريف في النقاط التالية[2] :

-التعرف علي موطن الخلل في أنظمة التخزين؛

- معرفة المركز المالي للمشروع في نهاية السنة؛

- إكتشاف النقص أو العجز أو الزيادة في الكميات المخزنية؛

- التأكد من سلامة وصحة الأرقام؛

- مطابقة الأرصدة الفعلية للمخزون مع الأرصدة الدفترية؛

الفرع الثاني : أهداف الجرد:

الغرض الرئيسي للتسويات الجردية هو الفصل بين حسابات النتيجة أو حسابات قائمة الدخل التي ينتهي وجودها عادة بإنتهاء الفترة المالية، وحسابات المركز المالي (الميزانية) والتي يستمر وجودها عادة للفترة الاحقة كل ذلك بقصد تحقيق غرضين أساسين هما:

[1] محمدالعدوان وأخرون، **إدارة الشراء والتخزين**، دار الصفاء لنشر، الأردن، 2006 ، ص 247

[2] سعود خضر، مد الكبيسي، **دراسات في التخطيط ورقابة المخزون**،دار الحرية للطباعة العراق 1997 ص 13 ص20

- ✓ التأكد من أنه قد خصص للفترة المحاسبية الجارية نصيبها العادل من المصروفات والأداة المحاسبية التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض هي قائمة الأرباح و الخسائر أو قائمة الدخل؛
- ✓ التأكد من أن حقوق المنشأة أو موجوداتها في نهاية الفترة المحاسبية وما على هذه الحقوق من مطلبات و إلتزامات سواء تجاه الملاك قد تم قياسها و الإفصاح عنها على أسس سليمة وعادلة و الأداة المحاسبية المستخدمة لتحقيق هذا الغرض في الميزانية أوقائمة المركز المالي؛

– توضيح أي ضعف في نظام الرقابة على المخزونات؛
– يبين عدد وحجم النقص أو الزيادة الذي يتم التوصل عليه بواسطة الجرد مما يوضح كفاءة طرق التخزين والنظم المطبقة بوجه عام؛
– مقارنة الأرقام التي توضح رصيد المخزون الواقع الفعلي الموجود في المخازن؛[1]
–اكتشاف نقاط القوة في نظام المخازن أو في إجراءات السيطرة المخزنية؛[2]
– حصر، عد وقياس المخزون وتسجيل نتيجة الحصر و العد و القياس؛
–التأكد من دقة القيد وسلامته في السجلات؛
–الكشف عن محاولات الغش و السرقة حت يمكن محاسبة المسؤولين؛

الفرع الثالث :أنواع الجرد :تتمثل فيمايلي: [3]

1–الجرد الدفتري (المحاسبي):وهو مجوعة الإجراءات التي تتناول مراجعة أرصدة المخزون من واقع السجلات والمستندات الموجودة في قسم مراقبة المخزون مع مثيلاتها في سجلات المخازن أو المستودعات التابعة للمؤسسة وذلك بهدف التأكد من مطابقتها أو اكتشاف الإنحرافات فيما بينها نتيجة الخطأ في القيد أو التسجيل في الدورة المستندية و غيرها من الأسباب

2–الجرد المفاجئ: يكون الهدف منه التفتيش أو الرقابة المباشرة على حركة الأصناف المخزونة وقد يقوم به مدير المواد أو مسؤلو الإدارة العليا على عينة من المواد يتم إختيرها عشوائيا بن الأصناف الأكثر أهمية في المؤسسة أو تلك الي تكون أكثر عرضة للتلاعب وذلك بهدف التأكد من سلامة عمليات الصرف والتسليم والقيد في سجلات المخازن

ولا يوجد وقت محدد لإجراء هذا النوع من الجرد بمعنى أنه قد يتم قبل أو أثناء أو بعد الجرد الشامل سواء كان دوريا أو مستمرا

3–الجرد الفعلي(المادي): تقوم المؤسسة بالتعداد المادي لعناصر المخزون من مواد وبضاعة ومنتجات على مختلف أنواعها ثم تحديد قيمة هذا المخزون وجب إعطاء كل العناية لهذه العملية بهدف إجرائها بصورة دقيقة وسليمة ذلك لأن كل تضخيم لقيمة المخزون آخر

[1] سعد الدين عشماوي، **الشراء والتخزين**،دار الزهراء السعودية، بدون سنة نشر، ص272
[2] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 415
[3] حمزة بشر أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الجزء الثاني الأردن 2000،ص15

المدة سيجعل نتيجة الدورة تظهر أكثر من قيمتها الحقيقية كما أن كل تقليص مخزون آخر المدة سيجعل نتيجة الدورة تظهر أقل من قيمتها الفعلية ونلاحظ أن عملية حساب النتيجة وإعداد الكشوف المالية تتطلب من المؤسسات إجراء الجرد المادي أو الإحصائيللمخزون[1].

-ثانيا طرق تقييم و أنظمة جرد المخزونات:

1-2:طرق التقييم :

تقييم المخزونات في العادة مرتين، مرة عند إدخالها الى المخازن، ومرة عند جردها في نهاية الدورة.

-تقييم المخزونات عند الإدخال:

تقييم تكلفة المخزون عند الإدخال وفق العلاقة التالية[2]:

تكلفة المخزون = تكلفة الحصول عليه+ تكلفة تحويله+تكاليف أخرى

[1]عبد الرمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص141

[2]محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص167

-الشكل رقم1 : تكلفة المخزون عند الحصول عليه وعند تحويله

تكلفة الحصول على المخزونات

سعر الشراء

حقوق الجمارك.

رسوم غير قابلة للاسترجاع.

نقل, شحن و تفريغ.

تكاليف أخرى مباشرة واجبة

التحميل,مع طرح كل أنواع

التخفيضات بما في ذلك الخصم

تكلفة تحويل المخزونات

تكاليف مباشرة مرتبطة بالوحدات الإنتاجية (اليد العاملة..الخ)

تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة و المتغيرة

مصاريف تم حسابها حسب النشاط العادي للإنتاج

المصدر :محمد بوتين ,**المرجع السابق ص 167**

–تقييم المخزونات عند الجرد: تدرس المنشأة مدى تدهور قيم المخزونات وذلك بمقارنة القيمة الصافية القابلة للتحقيق للمخزون المعني مع تكلفة إدخاله ويكون هناك تدهور وتدهور ضروري إذا كانت القيمة القابلة لتحقيق أصغر من تكلفة إدخاله إلى المخازن عند الحصول عليه ويقيم المخزون عند الجرد بالمبلغ اللأصغر مابين المبلغين مبلغ القيمة الصافية القابلة للتحقيق وتكلفة المخزون عند الحصول عليه، وتحسب القيمة الصافية القابلة للتحقيق للمخزون كمايلي[1]:

القيمة الصافية القابلة للتحقيق = سعر البيع في إطار النشاط العادي – التكلفة المقدرة لإنتاج المخزون – التكاليف المقدرة الضرورية لتحقيق عملية البيع

–طرق تقويم حركة المخزونات:

نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) وكذلك النظام المحاسبي المالي (scf) على طرقتين في تقييم المخزونات وهما طريقة الوارد أولا الصادر أولا (fifo) وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة ,أما طريقة الوارد أ خيرا الصادر أولا(lifo) فلم تعتمد كطريقة لتقييم المخزونات

–طريقة الوارد أولا الصادر أولا(fifo) :

تفترض هذه الطريقة أن المخزون الذي تم شراءه أو إنتاجه أولا يستهلك أو يباع أولا، وبالتالي فإن المخزونات الباقية في نهاية الفترة هي التي تم شرائها أو إنتاجها مؤخرا[2]

–طريقة متوسط التكلفة المرجحة (CMP)

في ظل هذه الطريقة يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزونات الموجودة في بداية الفترة، وتلك التي تم إنتاجها أو شراؤها خلال الفترة، وذلك باحتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها، ويعتمد ذلك على ظروف المنشأة[3].

2–2 أننظمة الجرد:

–نظام الجرد الدائم : هو نظام متبع في المؤسسات الي تتميز مبيعاتها بتكلفة مرتفعة نسبيا ويكون عدد عمليات البيع كل يوم محدود ولهذا يكون من السهل التعرف على عنصر مباع وهذه حالة المؤسسات الي تبيع الأجهزة المعمرة كالثلاجات، التلفزيون، أو

[1] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص1 .

[2] حواس صالح، **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي**، الجزائر 2012 :، ص108

[3] لخضر علاوة، **معايير المحاسبة الدولية**، الجزائر ، ص219

السيارات...اخ، حيث إمكان تسجيل تكلفة البضاعة المباعة لكل تكلفة بيع وتسجل في حساب المخزون كل وحدة تضاف له أو تسحب منه يوميا، لذا يسمى النظام المخزون المستمر[1].

كما يهدف إلى تحديد رصيد المخزون بعد كل عملية إدخال أو عملية إخراج فيمكن معرفة قيمة المخزون في أي وقت من الأوقات، كما يتم إضافة تكلفة البضاعة المشراة لحساب المخزون عند الشراء، وعند البيع تتحول تكلفتها من حساب المخزون إلى حساب تكلفة البضاعة المباعة وبتكرار هذا الإجراء بإستمرار في المؤسسة يتم تعديل رصيد حساب المخزون ولهذا فتصميم النظام وإدارته يكون أكثر تكلفة من نظام الجرد الدوري.

وطريقة الجرد المستمر تمكننا من المتابعة اليومية والدورية للمخزونات كذلك تمكننا في حالة المنتوج التام تقدم التكاليف ومقابلتها العوائد امنتظرة ومن مزياه نذكر:

-الجرد المستمر لا يحتاج إلى إعداد قوائم مسبقة؛

-الجرد المستمر يساعد على إعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب وذلك لأن السجلات قد عدلت مسبقا؛

-نظام الجرد الدوري أو المتناوب :

تتحدد قيمة المخزون بصفة دورية عادة كل سنة وهو النظام الأكثر تداولا، إذ يناسب المؤسسات التي تبيع بضائع متنوعة ومتعددة، كما يكون سعر الوحدة فيها منخفض حالة مساحات بيع المواد الغذائية أو الصيدليات، فقد تبيع المؤسسة الزبون واحد عدة أنواع من البضائع،وبإعتبار هذه العملية تتكرر في اليوم عدة مرات فلا تعقل أن نرجع للسجلات في كل مرة لمعرفة وتسجيل تكلفة كل وحدة مباعة هذا عادة ما ينتظر حتى نهاية الدورة المحاسبية لتحديد تكلفة البضاعة المباعة[2]

وتبعا لهذا الأسلوب فإن الحركة اليومية للمخزون لا تتابع محاسبيا ولكن بواسطة بطاقة المخزون والتي تمسك من قبل مسيري المصلحة وفي هذا الأسلوب نسجل عمليات شراء البضاعة والمواد في قيد واحد يخص عملية الشراء، كذلك نسجل القيود الخاصة بجرد المخزون والتمثلة في تخفيض أو إلغاء المخزون بداية الدورة وترصيد حسابات المشتريات وإثبات مخزون آخر السنة الذي حدده الجرد المادي والذي يتم إجراء بصفة دورية لكل شهر أو فصل أو على الأقل مرة واحدة في السنة[3].

[1]بن ربيع حنيفة، مرجع سابق،ص135

[2]. بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص136

[3]عبد الرمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص1

ومن مزايا الجرد النتناوب نورد مايلي :[1]

- السهولة في التطبيق.

-الحصر الفعلي لموجودات المخازن قبل إعداد الحسابات الختامية مما يساعد في تقييم وتحديد المواد المخزنة في نهاية الفترة

-هذا الجرد مناسب للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و الذي يمكن من أن تتم عملية جرد محتوياتها مخازنها خلال فترة صغيرة

ثالثا: معاجة التفاوت الذي يظهر نتيجة عملية الجرد

يعتر المخزون أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم الشركات، نظرا لكبر قيمة الأصل نسبيا فإن الخطأ في تقييمه قد يؤدي إلى عدم سلامة الركز المالي و عدم الدقة في قياس صافي الدخل

أولا :عند ظهور تفاوت نتيجة عملية الجرد الدوري أو المستمر: فإنه يجب الإهتمام بالتفاوت الرئيسي أو التفاوت المؤثر في المؤسسة أما الإختلافات البسيطة فيمكن إهمالها إن لم يكن هناك شعور بالتقصير من قبل أمين المخازن و يفضل قبل رفع نتائج الجرد العليا في حالة وجود تفاوت إعطاء أمن المخزن فرصة لدراسة هذا التفاوت، ومحاولة تدبيره ، و ذلك لعدة أسباب أهمها :

-إن بعض المواد الناقصة قد تكون موجودة في المخزن لكن في أماكن لم يصل إليها المسئولون عند عملية الجرد؛

-إن أمين المخزن الأقدر على إيراد بعض المعلومات الي تبرر التفاوت والاختلاف من حيث النقصان أو الزيادة؛

- هو المسؤول عن هذا التفاوت أو الإختلاف بشكل مباشر و بالتالي فمن باب أولى أن يعطى الفرصة للتبرير و إن لم يتمكن من ذلك فتتخذ بحقه الإجراءات المناسبة جراء هذا النقص.

ثانيا: مقومات فاعلية الجرد يكون التقرير بعد الإنتهاء من عملية الجرد و كشف التفاوت إن وجد و الأسباب التي أدت إلى ذلك حيث يتضمن المادة الي حدث فيها النقصان، الكميات الدفاتر، الكميات ابالمخزن، و الثمن المقدر لذلك[2]

و لكي تؤدي عملية الجرد فاعليتها لابد من مراعاة الشروط التالية:[3]

-إيقاف عملية الإستلام و الصرف تماما لحين إنتهاء عملية الجرد

[1]محمد راشد الغدير، مرجع سبق ذكره ، ص32

[2]محمد راشد الغدير،مرجع سابق،ص 327.326

[3]عبد الغفار حنفي،إدارة المشريات و المخازن،دار الجامعة الجديدة مصر 2002،ص186

-أن يشمل الجرد جميع موجودات المخازن وفق التقسيمات المستخدمة سواء في تلك المواد و السلع الجديدة أو امستعملة أو القديمة أوالتالفة مع مراعاة أن يتم الجرد لكل نوع على حدا

-أن تحدد إختصاصات القائمين بالجرد بحيث يتم تقسييم العمل معهم وتحديد مسؤولية كل منهم .

-أن تراعى في عملية الجرد التموينات الجردية اللازمة التي تشمل حصر المستلزمات الواردة و الموجودات تحت الاستلام و الفحص التي دخلت المخازن و التي تم إضافتها أو تقيدها في سجلات المخازن التي أرسلت للإصلاح ولم ترد إلى المخازن بعد أو تلك المعارة أو التي توجد في المخازن و لكنهالم تقيد في السجلات

-إتباع أسس علمية سليمة في عملية تقييم الجرد و ذلك من حيث تقييم الموجودات الفعلية الموجودة في عهدة المخازن.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام لمحاسبي المالي نظام لتنظيم المعلومات المالية وهذا بما يحمله من خصائص ومن خلال الأهداف التي قام عليها هذا النظام

المطلب الأول :مفهوم و أهداف النظام المحاسبي المالي :

أولا تعريف النظام المحاسبي المالي: صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة الموافق ل 25 نوفمبر 2007 وطبقا لهذا القانون فإن:

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها، وتقييمها وتسجيلها ، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]

ثانيا : أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي الجديد الى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:[2]

-ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية وأداء الكيان؛

-العمل عن تحقيق العقلانية من خلال الوصول الى الشفافية في عرض المعلومات؛

-قابلية مقارنة المؤسسات لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الدولي والوطني؛

-قواعد التقييم في النظام المحاسبي المالي تسهل على مستخدمي القوائم معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛

ثالثا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF

[1]الجريدة الرسمية ،العدد 74 ،بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، القانون07 11-المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ،المادة ص03

[2]أيت أحمد مراد، أبحري سفيان، مداخلة بعنوان **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف**،ملتقي دولي حول الإطار المفاهمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقها في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS جامعة سعد دحلب البليدة،من 13 الى15 أكتوبر2009،ص07

يحتوي النظام المحاسبي المالي على المفهوم والإطار التصوري الذي يعتبر إضافة بارزة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث عرف على أنه دليل لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير المعالجة بموجب معيار أو تأويل.

-مجال التطبيق :

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بإقامة محاسبة مالية، ويستثنى في هذا الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية[1]

ومنه يلتزم بمسك محاسبة المالية كل من :[2]

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

-التعاونيات؛

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

-كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة؛

المطلب الثاني :الفرضيات والمبادئ المحاسبية

يحتوي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على فرضيات ومبادئ محاسبة أساسية، وهي كما يلي:

1-الفرضيات المحاسبية:

هناك فرضيتان لإعداد القوائم المالية هما[3]:

[1] االقانون 11-07المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المادة رقم 2

[2]المرجع نفسه،المادتين4 و5

[3]روتال عبد القادر، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2009 ، ص113

محاسبة الإلتزام :تحضر القوائم المالية إعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها[1].

استمرارية النشاط :هي فرضية أساسية خاصة في تقييم الأصول والخصوم، على اعتبار أننا نفترض أن المنشأة مواصلة لنشاطها لأنها لاترغب وليس لها النية في التوقف وأنها ليست تحت ضغط يجبرها على التوقف ,وعندها تقييم عناصر الأصول والخصوم حسب قواعد التقييم المعتادة، أما في حالة عدم الاستمرارية في النشاط فإن تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية، وهذا التغيير له أثر كبير في تحديد النتيجة.

2-المبادئ المحاسبية الأساسية:

تتمثل المبادئ المحاسبية الأساسية فيما يلي:

-الوحدة المحاسبية؛

-الوحدة النقدية؛

-الأهمية النسبية؛

-استقلالية الدورات؛

-الحيطة والحذر؛

-ديمومة تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية؛

-التكلفة التاريخية؛

-عدم المساس بالميزانية الافتتاحية؛

-تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛

-الصورة الصادقة؛

-القيد المزدوج؛

[1]محمد بوتين، المرجع السابق، ص52

-عدم المقاصة؛

المطلب الثالث :طرق تقييم عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي:

إن من أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي، واعتمادا على ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية هو طرق التقييم والتسجيل لمختلف عناصر القوائم المالية استنادا إلى تغليب الجانب الإقتصادي على الجانب القانوني، وهذا من أجل مقاربة الواقع الإقتصادي، ومن أجل إعطاء صورة حقيقية عن حقيقة المركز المالي للمنشأة، دون المساس بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولهذا فهنالك عدة طرق وأساليب من أجل قياس وتقييم العناصر المكونة للقوائم المالية وهي:

أولا :التقييم بالتكلفة التاريخية

إن التقييم حسب التكلفة التاريخية كثير الإستعمال في إعداد القوائم المالية، وتسجل الأصول بمبلغ الخزينة أو أشباه الخزينة المدفوع أو القيمة العادلة الممنوحة للحصول على الاصل أثناء الحصول عليه، وتسجل الخصوم بمبلغ السلع الحاصل عليها التي نشأت عنها هذه الخصوم (الديون)، ويتمثل المبلغ فيما سيخرج من الخزينة أو أشباه الخزينة لتغطية الخصم[1].

ثانيا :التقييم بالتكلفة الحالية

تقيم الأصول وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الواجب الدفع للحصول على الأصل أو أصل مشابه له حالي، وتقيم الخصوم وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) غير المحدث الضروري لتغطية الالتزام حاليا.

ثالثا :التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق

يقيم الأصل ويسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي يمكن قبضه إذا أريد بيعه حاليا، ويسجل الخصم بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي ينتظر دفعه(دون تحديث)، وفي ظروف عادية للتخلص من الالتزام[2].

رابعا :التقييم بالقيمة الحالية

يقيم ويسجل الأصل بالقيمة الحالية للمداخيل الصافية المستقبلية التي تحققها المنشأة خلال نشاطها العادي كما تسجل الخصوم بالقيمة الحالية للتدفقات الصافية الخارجة المستقبلية للتخلص من الإلتزام خلال نشاط المنشأة العادي

[1]محمد بوتين، المرجع السابق، ص5

[2]محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص60

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على المخزونات من حيث مفهومها اللغوي والاصطلاحي ,ومدى أهميتها بالنسبة للمنشأة الاقتصادية والجوانب المتعلقة بالتأمين عليها وحمايته، لما تحققه من استقرار واستمرار لنشاط المنشأة وكذلك لما تحققه من وفرات اقتصادية تلبي هدف المنشأة من ناحية، ومتطلبات المجتمع من ناحية أخرى ،كما وضحنا مختلف أنواع المخزونات بهدف التمييز بين مختلف أنواع المخزونات

حيث تبين لنا أن أهمية المخزونات لا تكمن فقط في الجانب الاقتصادي لها من تحقيق لقيمة مضافة تدعم وجود وإستمرار للمنشأة، وتلبية لإحتياجات أفراد المجتمع بل تبرز أهميتها أيضا في الجانب المحاسبي نظرا لعلاقة حسابات المخزونات بالعديد من الحسابات الأخرى في القوائم المالية للمنشأة مثل حسابات الموردين, العملاء، الايرادات والمصروفات، البنك، الصندوق...الخ.

في الأخير تم التطرق إلى النظام المحاسبي الماليSCF مفهومه وأهدافه، والإطار التصوري لهذا النظام ومجال تطبيقه وقواعد التقييم التي بها هذا النظام الذي هو عبارة عن القانون الذي يترجم بصورة مباشرة وغير مباشرة تلك المعايير المحاسبية الدولية، والذي من خلاله يمكن من تكريس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والفروض المحاسبية التي قامت على أساسها، و تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني، أي الجوهر والمضمون في المعلومة المحاسبية والمالية على القيود القانونية التي تحد من شفافيتها وصدقها في الكثير من الأحيان، والذي يمكن من الحصول على القوائم المالية بشكل واضح وصادق ما أمكن، ويبقى بالرغم من كل هذا الجهد، تحسين بعض الأمور التي خلفها النظام السابق خاصة فيما يتعلق بفك الإرتباط مع النظام الجبائي وتحسين أداء المنشأة وأصحاب المهنة، وتشجيع البحث والدراسة في هذا المجال كي نصل إلى تطبيق صحيح للنظام المحاسبي المالي .

الفصل الثانـي
الدراسة الميدانية

تمهيد:

تم تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة المتعلقة بموضوع المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي، وهذا على مستوى المؤسسة الوطنية للتنقيب حيث أن هذه المؤسسة تعتمد في نشاطها على حفر الآبار كعمل رئيسي و صيانتها بالإضافة إلى خدمات أخرى بحيث اننا حضرنا الدراسة لمدة 15 يوما بمقر المؤسسة بدائرة حاسي مسعود بولاية ورقلة (مكان إجراء التربص)

وهذا بهدف متابعة آليات المعالجة المحاسبية لها وهذا على مستوى مصلحة الإدارة المالية والمحاسبة بالمؤسسة و اكتشاف ما مدى تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي الماليSCF وطرق وقواعد المعالجة المحاسبية للمحزونات فيها، وهذا من أجل الوصول في النهاية الى الحكم على فعالية قواعد وطرق التسجيل المحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي من حيث دقة البيانات وصدقها ومساهمته تلك طرق وقواعد المعالجة في الو الوصول إلى قوائم مالية مليئة بشفافية والصدق تفيد مستخدميها للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث يشمل المبحث الأول تقديم للمؤسسة محل الدراسة ومراحل تطورها أما في المبحث الثاني سوف نتناول المعالجة المحاسبية للمخزونات و النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المبحث الأول :بطاقة تقنية حول المؤسسة الوطنية للتنقيب

المطلب الأول :تطور وتعريف مؤسسة محل الدراسة

أولا : تعريف المؤسسة الوطنية للتنقيب

تعتبر المؤسسة الوطنية للتنقيب شركة ذات أسهم " SPA " ذات رؤوس أموال تجارية تابعة لسونا طراك بنسبة 100% يتولى تسيير مؤسسة "ENAFOR" مجلس إدارة وهذا طبقا للمادة 610 من القانون التجاري. تخضع المؤسسة للقوانين الأساسية الحالية والقانون التجاري، الأمر رقم 25-95المؤرخ في 1995/09/25والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة تمتلك المؤسسة حصة سوقية عالية جدا تقدر بـ 40 % على المستوى الوطني يتركز عملها أساسا في عمليات التنقيب وصيانة الآباربالإضافة إلى امتلاكها هياكل عملية وقواعد عمل لوجيستيكية متمركزة بحاسي مسعود إلى جانب مهنتها القاعدية، تمارس المؤسسة الوطنية للتنقيب نشاطات الدعم التالية:

- الفندقة والإطعام من أجل مستخدمي القواعد و ورشات التنقيب ،و الصيانة الآبار؛
- تفكيك ونقل وإعادة الآلات (D.T.M) .
- الصيانة البترولية؛

الصيانة:

بفضل الكفاءة العالية و ورشات مختصة، تقوم المؤسسة الوطنية للتنقيب بكل عمليات الصيانة و التحديث لعتاد التنقيب، ووسائل النقل ومنشأتها. حيث أن هذه الو رشات تابعة لمدرية الصيانة وتتمثل في:

- ورشة صيانة و سائل التنقيب؛
- ورشة الصيانة الهيدروليكية والميكانيكية؛
- ورشة التصنيع؛

كما تتوفر المؤسسة على قسم خاص تابع لمديريتي التنقيب والصيانة الآبار تدعى: Département revampent المتخصصة في تجديد ورشات الحفر.

الشركات الفرعية :

- ل ل س (المؤسسة الوطنية للتنقيب / .PDO الشركة العالمية للتنمية البترولية – عمان)؛
- فوراكور (المؤسسة الوطنية للتنقيب / . الديون الوطني للجيولوجيا والمناجم)؛

- مسيس (المؤسسة الوطنية للتنقيب / . وترفورد)؛

العالمية :

في إطار تصدير الخدمات للخارج قامت المؤسسة الوطنية للتنقيب ب :

- إمضاء بتاريخ 10أوت 2005 عقد تنقيب من أجل التنمية و استغلال الغاز بمسقط مع الشركة العمانية للتنمية البترولية؛

- إنشاء شركة فرعية جزائرية عمانية بتاريخ 28 أوت 2005؛

- تدرس المؤسسة الوطنية للتنقيب الفرص المتاحة على مستوى الأسواق الخارجية كالجماهيرية العربية الليبية و الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والسودان؛

ثانيا :نشاة و تطور المؤسسة الوطنية للتنقيب:

1966: إنشاء مؤسسة ألفور ALFOR (الجزائرية للتنقيب): طبقا لمخطط التنمية الذي وضعته سوناطراك، تم استحداث الجزائرية للتنقيب، وهي شركة مختلطة (مشتركة) بين سوناطراك وسيدكو (شركة أمريكية):

51% للشركة الجزائرية سوناطراك (SONATRACH)

49 % للشركة الأمريكية SEDCO

1982/1981: حل الجزائرية للتنقيب وإنشاء المؤسسة الوطنية للتنقيب : بمقتضى المرسوم رقم 170/81 المؤرخ في 01 أوت 1981 تأسست المؤسسة الوطنية للتنقيب "ENAFOR" ، وفي 01جانفي 1982 تم تنفيذ مرسوم 1981/12/31 وهو تاريخ إستبدال المؤسسة كما أخذت المؤسسة على عاتقها مشاريع التنقيب.

1989: إنشاء المؤسسة المستقلة E.NA.FOR بمقتضى المرسوم الصادر في 1989/11/26 أصبحت المؤسسة شركة مساهمة برأس مال يصل إلى 000 000 20 دينار جزائري وقسم رأس مال المؤسسة (توزيع الأسهم) إلى:

51% بالنسبة لمؤسسة سوناطراك

49 % بالنسبة لمؤسسة إنجاب INDJAB (Société de Gestion des Participations).

2005: أصبحت المؤسسة الوطنية للتنقيب احد الفروع التابعة لسوناطراك بنسبة 100 %.

المطلب الثاني الهيكل التنظيمي للمؤسسةوتحليل بيئة المؤسسة

أولا الهيكل التنظيمي: (الشكل رقم2)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

مديرية المالية والمحاسبة

– النظام المحاسبي للمؤسسة الوطنية للتنقيب:

إن النظام المحاسبي في المؤسسة الوطنية للتنقيب يعتمد على الأعلام الآليهذا الأخير وجد في المؤسسة لتحقيق أهداف منها :

1. . إيجاد شبكة إعلام موحدة للتسيير في المؤسسة (SAP)؛
2. التعريف بمبادئ وطرق سير الحسابات؛
3. تسجيل، تحليل وترتيب الأعمال المحاسبية حسب المجموعات؛

وما يميز هذا النظام هو كون كل مصلحة من مصالح مديرية المالية والمحاسبة تقوم بإدراج حساباتها بنفسها على عكس ما هو معمول به في مؤسسات أخرى ، حيث أن المصالح تكتفي بتهيئة الوثائق وإرسالها إلى المحاسبة العامة التي تتكفل بإدراجها في اليومية

الشكل (3) المخطط الهيكلي لمديرية المالية والمحاسبة

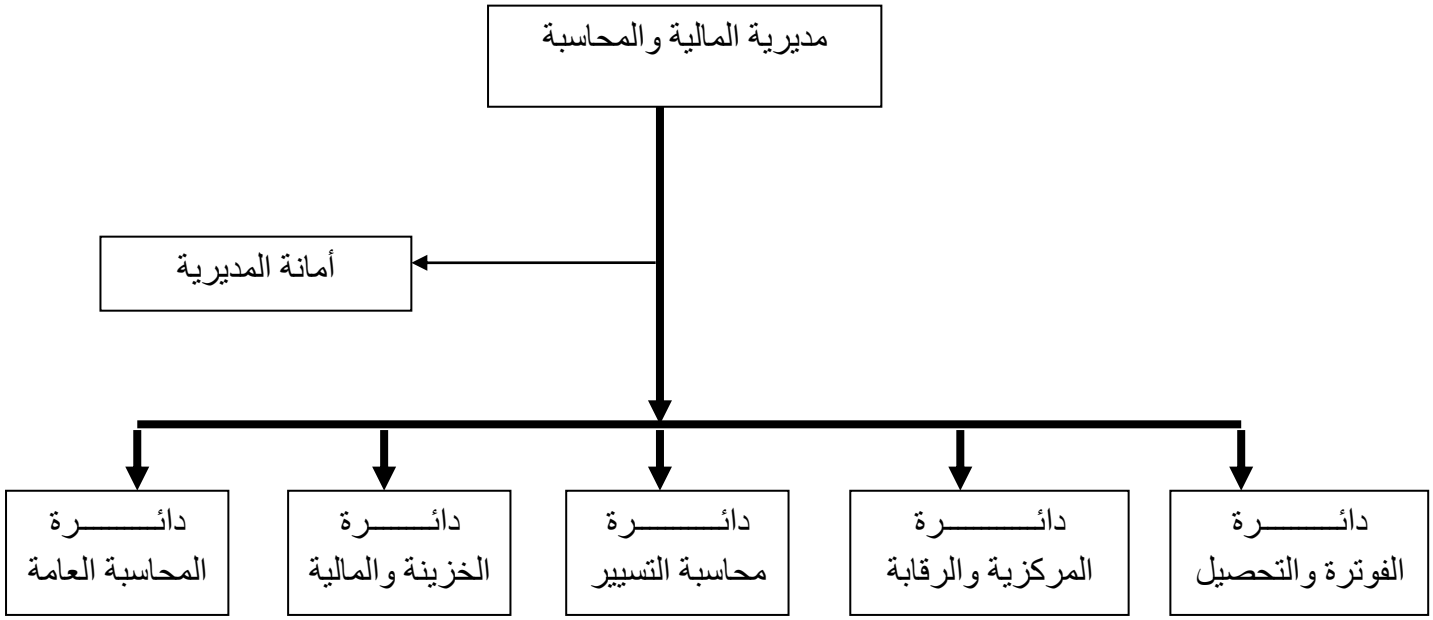

ثانيا :تحليل البيئة الداخلية و الخارجية المؤسسة:

سوف نعتمد في تحليل بيئة المؤسسة لتطبيق تحليل سووت (sowt) ويتضمن هذا التحليل البيئة الخارجية للمنظمة مع التمييز بين مصادر القوة والضعف وكذلك دراسة البيئة الداخلية من التمييز بين الفرص والتهديدات مع القوة والضعف لها، ويعتبر هذا التحليل متكامل لكل من العوامل الداخلية والخارجية، حيث سوف نوضح الفرص والمخاطر مؤسسة مطاحن الأغواط في ظل عوامل البيئة الخارجية، في حين سوف نتطرق لنقاط القوة والضعف التي هي تعتبر كعوامل البيئة الداخلية لمؤسسة مطاحن الأغواط.

تطبيق تحليل سووت (sowt) للمؤسسة الوطنية للتنقيب :

نقاط القوة -قدرتها على تلبية حاجات جميع ورشات العمل -انتشار روح العمل الجماعي -إستخدامها برنامج يسهل عملية التنسيق و الربط بين الووظائف	نقاط الضعف -نقص التأهيل العلمي للعمال الجدد -تداخل بعض الوظائف، حيث يمكن أن توكلها لعامل واحد فقط -عدم تطبيق التسيير بالمفهوم الحديث
الفرص -تنوع وإنتشار ورشات العمل في أغلب ولايات اللجنوب -التسهيلات والدعم المقدم من طرف الدولة بساعدها كالإعفاء الضريبي يساعدها في تخفيض التكاليف وبالتالي الزيادة في هامش الربح - قلة الشركات الناشطة	التهديدات - عدم ثبات سعر البترول (إنخفاض في الأونة الأخيرة) - تكاليف الحفر الباهضة - ذهاب المهندسين إلى الشركات الأجنبية

المصدر :من إعداد الطالب إعتمادا على وثائق الشركة

المبحث الثاني :المعالجة المحاسبية للمخزونات

تم القيام بتربص تضمن زيارات ميدانية لوحدات ومصالح المؤسسة محل الدراسة خلال فترة 15 يوم، وقام الطالب في هذه الفترة بمناقشات و مقابلات للجهات المختصة من أجل جمع المصادر والوثائق الخاصة بالمؤسسة قصد تحليلها للمساعدة في معرفةكيفية المعالجة المحاسببة للمخزونات في االمؤسسة، وقد حصرنا الدراسة في شهر أفريل

المطلب الأول : الوثائق المطلوبة عند عملية التسجيل المحاسبي

على أساس مبدأ إثبات الوقائع و الذي يلزم هذا الأخير المحاسبة المطالبة بالوثائق الضرورية عند عملية التسجيل المحاسبي .يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالاجتماع للبحث حول احتياجات كل مديرية ،لإعداد الميزانية العامة وذلك بقيام رئيس كل مديرية بالمطالبة بكل الاحتياجات قصد التواصل إلى وضع الميزانية النهائية المتعلقة بكل احتياجاتهم وبما يلائم هذه الأخيرة . وترسل الميزانية إلى مدرية التموين لغرض تنفيذ الشراء وتقوم مديرية التمويل بالعمليات اللازمة واختيار أحد العروض المقدمة لهم من طرف الموردين لتعامل معهم.عند عملية الشراء تقوم مديرية التموين بإرسال وصل الطلبية و ما يتضمن من أسعار و كميات مطلوبة إلى المورد و عند استلام و صل الطلبية من طرف المورد يقوم بإرسال السلع مرفقة بالوثائق التالية :

1- الفاتورة التجارية (نسختان أو ثلاثة)؛
2- وصل الطلبية ؛
3- وصل التسليم ؛

وعند استقبال السلع قصد إدخالها إلى المخازن يقوم أمين المخزن بإعداد وصل استقبال السلع حتى يتأكد من مطابقة ماهو موجود في وصل الطلبية مع وصل التسليم للتأكيد على عدم وجود أي نقص في السلع و تعطى للمورد نسخة ويحتفظ أمين المخزن بنسخة لديه مرفقة بالفاتورة ووصل الاستقبال حتى توضع في الملف الخاص بعملية الشراء.ويقوم أمين المخزن بالعملية التالية : الفاتورة الأصلية يرسلها إلى مدير التموين لتوقيعها وختمها بـ قابل للتسديد وبعدها ترسل مع وصل الطلبية و وصل الاستقبال إلى مديرية المحاسبة و المالية مصلحة المحاسبة و المالية مصلحة المحاسبة العامة لتسجيلها محاسبيا و بعد إلى مصلحة الخزينة لتسديدها

المطلب الثاني :المعالجة المحاسبية لإدخالات ومخرجات المؤسسة:

بعد التعرف على المؤسسة محل الدراسة تبين لنا أن مخزونات المؤسسة في مستودع الحفر تتمثل في مجموعة من العناصر تتمثل في المواد الازمة للحفر (قطع غيار- محروقات –منتجات معالجة) ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى طرق التقييم والمعالجة المحاسبية لكل عنصرمع العلم أن الشركة تعتمد إستخدام طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة وسوف نوضح كل هذا فيما يأتي:

-تسجيل عمليات الشراء:

تلجا المصالح المعنية (مديرية التموين) بإعداد وصل الطلبية لاقتناء احتياجات المؤسسة اللازمة وإرساله للمورد و يقوم أمين المخزن بإستلام السلع وإدخالها إلى مخازن المؤسسة ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي :

1-إعداد طلب الشراء في برنامج (SAP)

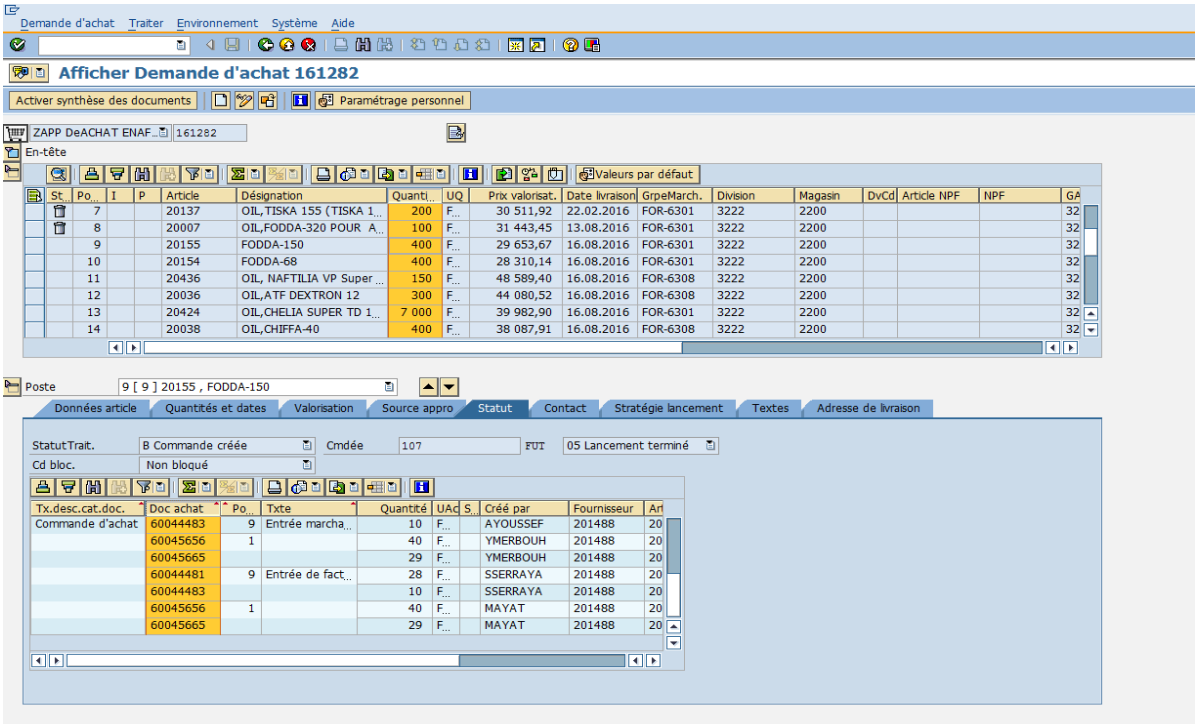

2-إعداد وصل طلب

Texte Traiter Saut Autres fonctions Système Aide

Aperçu avant impression pour page Local HP de 00001 00002 Comme PDF

enafor

ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE
« ENAFOR »
(SOCIETE PAR ACTIONS AU CAPITAL DE 14.500.000.000 DA)
R.C N° : B/99/122720 (OUARGLA) N.I.F:099930012272041
SIEGE SOCIAL : BP 211 HASSI MESSAOUD OUARGLA
TEL : 213 (0) 29 74 14 40/41/42 - FAX : 213 (0) 29 74 13 05
Bureau D'Alger : 1, Place Bir Hakeim El Biar Alger
TEL/FAX : 213 (0) 21 92 10 74 / 21 92 20 63

Page 1 sur 2

Bon de Commande

Numéro / Date
60045656 /

Adresse de contact de l'acheteur:
Chef Département Achats
Base Opérationnel IRARA
Tel. : **+213 29 74 14 41 À 42/ 01 À 06**
Fax: **+213 29 74 14 19/22**

Adresse de livraison :
Service Magasin Forage
Entreprise Nationale de Forage
Base Logistique ENAFOR
30500 Hassi Messaoud

modalité de paiement: **60 jours date de facture**
Référence ENAFOR: **S09864**
Date d'édition: **02.05.2017**

Fournisseur n° **201488**
Société
NAFTAL LUBRIFIANTS/PNEUMATIQUE
Boîte post. 591
30500 HASSI MESSAOUD

Domiciliation bancaire du fournisseur:
BEA HASSI MESSAOUD CORPORATE Carrefour Central Hassi Messaoud HASSI MESSAOUD
Algérie
ABA N° _Compte N° 00200035350476268 0

Mode Passation Contrat :
CONTRAT CADRE N° 07/DAGS/2013 ENTRE ENAFOR ET NAFTAL

N°	Poste BC	Description	Quantité	Unité	Prix Unitaire	Total
		OIL &GREASE				
00001	00001	**FODDA-150** N° Art.: **20155** 1-Description :huile minérale ISO VG 150 2-Utilisation du produit :Lubrification des engrenages industriels.	**40**	Fut	41.164,20 DZD/ FUT	**1.646.568,00**

عند وصول البضائع نقوم بإدخالها إلى المخازن وفق القيد التالي:

المخزونات

1-دخول قطع غيار إلى مخزون التنقيب بتاريخ 2016/07/31

32230000	38200000	2016/07/31 موردو مخزونات و أدوات مشتريات مخزونات سند إدخال 18/2016	2,346,960,00	2, 346,960,00

1-1- دخول قطع الغيار المتبقية إلى مخزون التنقيب بتاريخ 2017/03/22.

32230000	38200001	2017/03/22 حـ/موردو مخزونات و أدوات حـ/مشتريات مخزونات وصل إستلام 25/2017	6, 035,040.00	6, 035,040.00

عند إثبات الشراء: ترسل مصلحة التموين الفواتير إلى مصلحة المحاسبة العامة

2 – وصول فاتور المورد بتاريخ 2017/04/30

38200001	202942	2017/04/30 مشتريات مخزونات المورد noc algeria فاتورة رقم 18-v/2017	8, 382,000.00	8, 382,000.00

تسجيل عملية التسديد: ترسل مصلحة المحاسبة العامة الفواتير إلى مصلحة الخزينة بغية تسديدها ويكون التسجيل المحاسبي كلأتي:

3- تسديد قيمة فاتورة بتاريخ 2017/04/20

202942	512942	2017/4/20 المورد noc algeria ح/بنك تسديد لزبون	8, 382,000.00	8, 382,000.00

1-تأدية الخدمة بتاريخ 2017/01/31

615544000	40810001	2017/01/31 ح/الأعباء ح/المورون التي لم تصل فواتيرهم	37.555.00	37.555.00

2-وصول الفاتورة بتاريخ 2017/03/31

40810004	202932	2017/03/31 ح/المورون التي لم تصل فواتيرهم ح/المورد N 1626/2015	37.550.00	37.550.00

ملاحظة : في التسجيل المحاسبي المؤسسة لاتقوم بكتابة رقم الحساب كاملا بالنسبة للمورد لأن لكل مورد رقم خاص به

3 تسديد قيمة الفاتورة بتاريخ 2017/04/20

202932	51207101	2017/04/20 ح/المورد BAOUCHIE OMAR ح/ بنك	37.550.00	37.550.00

في حالة إلغاء الإسلام:

38200000 38299999	32220000	2016/12/22 ح/مشتريات المخزونات ح/مشتريات المخزونات ح/ موردو المخزونات والأدوات N1125147	1.327.946.40 90.000.00	1.417.946.40

2-تحركات مخزون مستودع التنقيب

2-1 نقل إلى ورشات العمل :

32230000	32230000	2017/05/01 ح/موردو المخزونات ح/موردو المخزونات سند إخراج 0080228384	4 040,86	4 040,86

2-2- إرجاع من ورشات العمل :

32230000	32230000	2017/01/23 ح/موردو مخزونات و أدوات ح/موردو مخزونات و أدوات سند إرجاع 3000003832	988 316 ,33	988 316 ,33

ملاحظة : لاتحسب جميع تكاليف النقل عند التحويل والنقل داخل المؤسسة سواء من المخزون إلى ورشات العمل أو اغيرها

الإستهلاك في مخزون تنقيب ينقسم إلى ثلاثة :

-إستهلاك تكاليف

-إستهلاك أمر بالعمل

-إستهلاك قيام بمشروع

1-إستهلاك تكاليف

60223000	32230000	2016/12/03 ح/مواد ولوازم مستهلكة ح/مواد ولوازم	18 800,00	18 800,00

2-إستهلاك أمر بالعمل

60223000	32230000	2016/12/03 ح/مواد ولوازم مستهلكة ح/مواد ولوازم	798,36	798,36

3-إستهلاك قيام بمشروع

60223000	32230000	2016/12/04 ح/مواد ولوازم مستهلكة ح/مواد ولوازم	54 721 ,25	54 721 ,25

حالة الخدمات : تقوم المؤسسة بتقديم خدمات للغير في مجالات مختلفة كالتنقيب ، صيانة الآبار، الفندقة (الإيواء و الإطعام)، كراء الآلات و المعدات و على أساس الخدمة المقدمة يقوم المحاسب بإصدار الفاتورة ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي

- تقديم خدمة خاصة بالفندقة مع وجود رسم على القيمة المضافة

41100100	74050 54700000	ح/زبائن ح/خدمات مؤداة ح/رق م المستحق فاتورة تقديم خدمة رقم : FNH06005	1.454.544.00	1.243.200.00 211.344.00

عند عملية التسديد : بعد أن ترسل الفاتورة من قبل مصلحة الفوترة و التصليح للزبون يقوم لدى مصلحة الخزينة إشعار بذلك بتسديدها (AVIS DE CREDIT). تقوم بتسجيله وإعطاء نسخة لمصلحة الفوترة لمعالجتها محاسبيا

- التسجيل في المصلحة الخزينة : تقوم بتقيد الإشعار كما يلي:

51511091		ح/ البنك	1.454.544.00	
	41001000	ح/الزبائن		1.454.544.00
		تسديد بإشعار رقم53565		

- التسجيل في مصلحة الفوترة : يعالج محاسبيا لإثبات دخول الرصيد لحساب الشركة و يكون كما يلي :

41000000		ح/ الزبائن	1.454.544.00	
	41001000	ح/الزبائن		1.454.544.00
		(مصلحة الخزينة)		

في نهاية السنة عند القيام بعملية الجرد تظهر لنا حالتين :

1-في حالة الجرد موجب نقوم بالتسجيل المحاسبي التالي:

3230000		2017/01/08		
		ح/ مواد أولية ولوازم	1.00	
	75799101	ح/المنتجات الإستثنائية لتسيير		1.00

2 -في حالة الجرد السالب:

65799101		2017/03/31		
		ح/الأعباء الإستثنائية لتسيير	5.186.69	
	3223000	ح/مواد أولية ولوازم		5.186.69

Mis en rebut

6579991	32220000	2017/01/08 ح/الأعباء الإستثنائية للتسيير ح/ المواد الأولية و اللوازم	1.119.659.32	1.119.659.32

خلاصة:

من خلال الدراسة التي أجريناها على المؤسسة الوطنية للتنقيب و متابعة سير العمل المحاسبي وتقييم ومعالجة المحاسبية لمخزوناتها في ظل النظام المحاسبي المالي إستطعنا أن نستخلص الأتي:

-يعتبر النظام المحاسبي المالي أداة أساسية تستند عليها المؤسسات من أجل إنتاج قوائم مالية مفهومة وواضحة لجميع مستعمليها؛

-يلعب النظام المحاسبي المالي دور فعال ومهم في المعالجة المحاسبية للمخزونات من خلال الإهتمام الذي يحظى به من طرف المؤسسة وتوفير أحسن الموارد من أجل أن يقدم هذا النظام أمثل النتائج؛

-تطبيق النظام المحاسبي المالي قدم إضافات كبيرة وعديدة للمؤسسة مكنتها من معرفة الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة والقدرة على حل العديد من المشاكل التقنية؛

-تواجه المؤسسة بعض المعوقات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وتتمثل هذه المعوقات في بيئة الإقتصاد الجزائري، مما يصعب على المؤسسات تطبيق كل تلك المعايير و خاصتا منها المعيار المحاسبي الدولي رقم2 الذي يهتم بالمخزونات؛

خاتمـــة

خاتمـــة

الخاتمة:

شمل موضوع هذا البحث كيفية المعالجة المحاسبية للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) فالمخزونات تعتبر من أهم أصول المنشأة، سواء كانت تجارية، صناعية أو خدماتية، وعليه يتوجب على المؤسسة إختيار طرق وأساليب للمعالجة المحاسبية للمخزونات، تتناسب وطبيعة المؤسسة من أجل الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وشفافيه، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي كأدة أساسية تستند عليها المؤسسات من أجل إنتاج قوائم مالية مفهومة وواضحة لجميع مستعمليها ومن خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوفير أحسن الطرق والأساليب في المعاجة المحاسبية للمخزونات يمكن لمحاسبة المخزونات من حيث التسجيل أن تساهم في الحصول على قوائم مالية للوضعية المالية للمؤسسة بصورة واضحة وتسهل مقارنتها.

ومن خلال تناولنا لموضوع "**المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي**" قمنا بدراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للتنقيب حيث تناولنا معالجة الإشكالية المطروحة والتي كان سؤالها الرئيسي كالآتي:

-هل التسجيل المحاسبي للمخزونات في المؤسسة الوطنية للتنقيب يتم وفق النظام المحاسبي المالي

و من خلال فصلي الدراسة ، يمكن عرض النتائج النهائية للدراسة كالأتي:

عرض النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها على مستوى مديرية الإدارة والمالية لشركة الوطنية لتنقيب تمكنا من التوصل إلى النتائج الأتية:

1. يعتبر النظام المحاسبي المالي البنية الأساسية لمؤسسة الوطنية لتنقيب التي يعتمد عليها في تقديم الصورة الصادقة والحقيقية عن الوضع المالي للمؤسسة؛
2. تتم عملية التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي؛
3. تتبع المؤسسة في تقييم حركة مخزوناتها طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة CMUP؛
4. الإهتمام البارز لدى المؤسسة لعناصر المخزونات ، وإعتبارها أحد أهم الأصول داخل هذه المنشأة ساهم في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية؛

5. تسعي المؤسسة دائما لتكوين عمالها فيما يخص الجانب المحاسبي، وهذا من خلال المشاركة في التجمعات والملتقيات التي تهتم بالعمل المحاسبي ، لما له أهمية لتحسن مستوى عمالها في هذا المجال؛

6. عند القيام بعملية الصرف النهائي للمخزون(البيع)، يتم الإعتراف بالقيمة المسجلة لهذا المخزون على أنها أعباء في الفترة التي يتم فيها الإعتراف بالإيرادات ذات الصلة؛

7. تسعى الشركة لتقديم قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية وهذا من أجل كسب ثقة مستخدمي هذه القوائم من مختلف المتعاملين معها؛

8. تتم عملية المعالجة المحاسبية للمخزونات في مؤسسة الوطنية للتنقيب ، وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالى والمعيار الدولي رقم) (2، ونظرا لما يقدمه من دقة وسهولة في فهم القوائم المالية ولإرتباط هذا بمؤسسة عمومية تتعامل معها الشركة بشكل كبير؛

9. بتطبيق المؤسسة لنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية مثل تطبيق المعيار (IAS 02) ، إعداد جدول تقييم وضعية المخزون، إضافة إلى باقي المعايير التي تعمل بها المؤسسة من شأنه أن يضفي مصداقية وموثوقية للقوائم المالية ويسهل من التعامل مع المؤسسات، وكذلك مستخدمي تلك القوائم، وهذا ما ساعد المؤسسة كثيرا خصوصا أنها تنشط في مجال هام وتوفر أهم إحتياجات الدولة، مما أدى إلى ضرورة دعم الدولة لها؛

10. من خلال حرص المؤسسة على أهم عنصر من عناصر أصولها وهي المخزونات ، هذا ما أدى بها لإتباع أحسن الطرق والأساليب المحاسبية المهتمة بهذا العنصر نظرا لما ينجر عن ذلك من المساهمة في الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية، حيث أن إلتزام المؤسسة بالإفصاح عن تلك القوائم وفق ما هو محدد في النظام المحاسبي المالي، يساهم في الحصول على صورة أكثر دقة وشفافية؛

11. بإعتبار أن هذا النظام جديد على ممتهني مهنة المحاسبة في الجزائر ولصعوبة الإلمام بجميع أهدافه تسعى العديد من المؤسسات لتكوين عمالها على التطبيق السليم لهذا النظام، وهذا لما يحدده القانون 07-11على المؤسسة بضرورة تطبيق المؤسسات هذا النظام؛

12. تتمثل المخزونات في المؤسسة كأصل من إحدى أصولها، تعالج محاسبيا وفق الحدث الإقتصادي المرتبط ا، وتتنوع أهمية المخزونات لما يقدمه من تأمين لإستمرار المؤسسة وكذلك لما تحققه من وفرات إقتصادية؛

المراجع

مراجع :

القوانين:

1. الجريدة الرسمية ،العدد 74 ،بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ،المادة ص03
2. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد رقم19

المذكرات

3. أيت أحمد مراد، أبحري سفيان، مداخلة بعنوان **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف**،ملتقي دولي حول الإطار المفاهمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقها في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS جامعة سعد دحلب البليدة،من 13إلى 15أكتوبر2009
4. وتال عبد القادر، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر :2009

الكتب

5. بديسي فهيمة،**المحاسبة التحليلية**، دار اهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر2013
6. حواس صالح، **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي**، الجزائر 2012 ، ص108
7. سعد الدين عشماوي، **الشراء والتخزين**،دار الزهراء السعودية بدون سنة نشر .
8. سعود خضر، مد الكبيسي :دراسات ي التخطيط ورقابة المخزون،دار الحرية للطباعة العراق 1997
9. عادل حسن، **التنظيم الصناعي و إدارة الإنتاج**، دار النهضة العربية للصناعة و النش لبنان،198
10. عبد الرحمان عطية،**المحاسبة العامة وفق النظام المحسبي المالي**، دار النشر الحيطالي الجزائر 2009
11. عبد الغفار حنفي،**إدارة المشتريات و المخازن**،دار الجامعة الجديدة مصر 2002
12. لخضر علاوة، **معايير المحاسبة الدولية**، الجزائر ، ص219
13. محمدالعدوان،و اخرون :**إدارة الشراء والتخزين**، دار الصفاء لنشر، أردن،2006
14. مزة بشر أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الجزء الثاني الأردن 2000
15. هوام الجمعة، **تقنيات المحاسبة المعمقة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الأول طبعة الثانية الجزائر2000
16. وليد ناجي الحيالي **النظرية المحاسبية**، الأكادمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2008

المراجع باللغة الأجنبية

17. Stéphane BRUN، **Guide d’application des Normes IAS/IFRS**، Alger : BERTI Editions،2011